



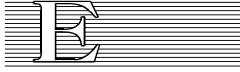
مفوضية الاتحاد



الأمم المتحدة  
الأفريقي  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع التاسع للجنة الخبراء

الاجتماع الثالث والثلاثون للجنة الخبراء



اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة السابعة  
لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية  
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين  
ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد

Distr.: General

E/ECA/COE/33/Inf/2  
AU/CAMEF/EXP/Info.1(IX)  
7 February 2014

Arabic

Original: English

أبوجا، نيجيريا  
25 - 30 آذار / مارس 2014

## مذكرة مفاهيمية

الموضوع: التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في أفريقيا

## أولاً- السياق

هناك توافق في الآراء بدأ يظهر على السطح بأن التحول الاقتصادي الهيكلي أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتعزيز النمو والحفاظ على مستواه الكبير الذي سجلته البلدان الأفريقية خلال العقد الفائت. وتمشياً مع هذا النمط من التفكير، جرى اتخاذ عدد من المبادرات بهدف تعزيز التنمية الصناعية في القارة.

ومن الخطوات الهامة التي قُطعت في هذا الاتجاه اعتماد خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا<sup>1</sup>. وتمشياً مع تلك الخطة، ركزت الاجتماعات المشتركة الأخيرة للاتحاد الأفريقي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط وكذلك طبعت التقرير الاقتصادي عن أفريقيا على مختلف جوانب التحول في أفريقيا.

وهكذا، فإن التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2013، الذي حمل عنوان "الاستفادة القصوى من السلع الأساسية الأفريقية: التصنيع من أجل تحقيق النمو وفرص العمل والتحول الاقتصادي"، دعا مقررسي السياسات إلى إضافة القيمة إلى السلع الأولية لبلدانهم<sup>2</sup>. وأشار التقرير إلى أن التقدم في تطوير الروابط كان بطيئاً بصورة عامة في جميع أنحاء أفريقيا. واستند التقرير إلى دراسات الحالات القطرية، ليقدّم لمقررسي السياسات إطاراً لوضع تدابير سياساتية تختص بكل بلد على حدة تهدف إلى تحفيز التصنيع القائم على السلع الأساسية. واستناداً إلى النتائج التي توصل إليها التقرير، دعت الاجتماعات السنوية المشتركة السادسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد و المالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، التي عُقدت في أبيدجان، الدول الأفريقية إلى اعتماد سياسات صناعية متماسكة وإقامة آليات مؤسسية للسياسات الصناعية والتنسيق بين الوزارات المعنية من أجل تحسين تنفيذ السياسات الخاصة بالتصنيع.

وبالتأسيس على توصيات دورة عام 2013 واستلهاماً لما نصت عليه خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، فإن دورة عام 2014 توفر منبراً يتيح لمقررسي السياسات وضع إطار للتنمية الصناعية يكون شاملاً للجميع ويرتكز في الوقت نفسه على عنصر التحول، وبناء توافق في الآراء بشأن هذا الإطار. وينبع التركيز على مبدأ الشمول مما له من أهمية في تعزيز التنمية المستدامة. وتمثل الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها القارة مؤخراً برهاناً ساطعاً على سلامة هذا التوجه.

<sup>1</sup> - عززت مفوضية الاتحاد الأفريقي هذه الخطة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وغيرهما من الشركاء الإنمائيين؛ وتتكون الخطة من سبع مجموعات برنامجية.

<sup>2</sup> - خلصت المداولات التي انبثقت عن إصدار آخر طبعت التقرير الاقتصادي عن أفريقيا في 19 بلداً على المستويين الوزاري والقطري إلى التوصل إلى اتفاق مشهود بين مقررسي السياسات وأصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص والخبراء في مجال الصناعة والقيمة المضافة مفاده أن التصنيع القائم على السلع الأساسية يمثل محركاً قابلاً للتحقيق للنهوض بالنمو في أفريقيا.

## ثانياً - التحديات المتعلقة بمبدأ شمول التنمية

يقف الأداء الاقتصادي الحالي لأفريقيا في تناقض حاد مع سنوات الثمانينات من القرن الماضي، حيث تميز عقد الثمانينات ببطء النمو وثقل أعباء الديون. أما خلال الخمس سنوات المتوالية الماضية، فقد صنفت القارة من بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، بالرغم من الانكماش الذي شهده الاقتصاد العالمي. ومع أن نمو أفريقيا تباطأ من 5,4 في المائة في عام 2012 إلى 4,1 في المائة في عام 2013، فإن هذا المعدل لا يزال يمثل ضعف متوسط معدل النمو العالمي تقريباً، ولم تتجاوزهُ إلا منطقة شرق وجنوب آسيا التي سجلت معدلاً بلغ 5,5 في المائة في عام 2013. وتُعزّز هذا الأداء الأفريقي في مجال النمو بفضل الحفاظ على معدل عالٍ نسبياً من صادرات السلع الأساسية، وزيادة الطلب المحلي (يعود الفضل في ذلك تحديداً إلى زيادة الاستثمار الخاص في مجالي الهياكل الأساسية والطاقة)، وبفضل تحسين البلدان الأفريقية لأساليبها في مجالي الحوكمة الاقتصادية والإدارة. ومع ذلك، فإن البلدان المصدرة للنفط لا تزال هي المحرك الرئيسي للنمو الذي سجلته أفريقيا في عام 2013.

ولا تزال الآفاق توحى بأن أفريقيا ستسجل معدل نمو كبيراً على المدى المتوسط بفعل التوقعات بحدوث انتعاش معتدل للنمو العالمي واستمرار نمو الإنتاج الصناعي والتجارة مع الاقتصادات الصاعدة والنامية، وعلى رأسها الصين. وقد تحسّن مناخ قطاع الأعمال في أفريقيا أيضاً، كما أن القارة تشهد نشوء طبقة متوسطة أخذت في التزايد، قدرت بنحو 355 مليون نسمة، أي 34 في المائة من مجموع السكان في عام 2010. وتحسّنت المؤشرات الاجتماعية كذلك، لاسيما ما تعلق منها بنسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية (بما في ذلك تكافؤ الجنسين في التعليم الابتدائي)، وانخفاض معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الرضع، وتناقص معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعدلات انتشاره، والابتكارات المستحدثة في استخدام الهواتف المحمولة في المعاملات المالية، والتحسّن الذي شهدته الحوكمة وحالات الانتقال إلى الحكم الديمقراطي، بوسائل أقل عنفاً من ذي قبل.

وبالرغم من أداء النمو الباهر الذي سجلته أفريقيا مؤخراً، لا يزال هناك عدد من التحديات القائمة، لاسيما فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل وتقديم الخدمات الاجتماعية؛ وهما مؤشران هامان من مؤشرات التنمية الشاملة للجميع. ذلك أن النمو لم يساهم في إيجاد فرص عمل كافية لسكان القارة من الشباب الذين يتزايد عددهم بشكل سريع في أفريقيا. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن النمو لا يزال يعتمد على الصادرات من السلع الأساسية، وهي صادرات تُنتج في جيوب اقتصادية محدودة كما أنها صادرات محدودة من حيث القيمة المضافة ومن حيث الروابط مع بقية القطاعات الاقتصادية. فقد تضاعف نصيب غرب أفريقيا ووسطها وشرقها والجنوب الأفريقي من التصنيع على الصعيد العالمي إلى أقل من 1 في المائة، على الرغم من إمكانية الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي<sup>3</sup>. وفي غياب الأنشطة التي تضيف قيمة يُعند بها، ظل يُنظر إلى القارة باعتبارها مجرد "مصدر صافٍ" للوظائف إلى بقية أنحاء العالم. وساهمت التقنيات ذات الكثافة الرأسمالية المرتبطة باستخراج المعادن والنفط الخام، بشكل خاص، في تقويض قدرة عدد من الاقتصادات الأفريقية على إيجاد فرص العمل. ونتيجة لتلك التطورات، انخفضت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي أو بقيت على

<sup>3</sup> انظر: Hindi.D. and others (213). *Light Manufacturing in Zambia: Job Creation and Prosperity in a Resource-Based Economy*. The World Bank: Washington, D.C.

حالتها في العديد من البلدان الأفريقية، مع ما صاحب ذلك من آثار سلبية على نمو عدد الوظائف.

وكان التقدم إيجابياً فيما يخص المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، بيد أنه لم يكن سريعاً بما فيه الكفاية لتحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الأمور التي تبيحت على القلق بشكل خاص ارتفاع معدلات وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، و محدودة فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية، ونوعية الخدمات الاجتماعية التي ظلت بشكل عام دون المستوى المطلوب.

وقد ساهم التأثير المحدود للنمو على سبل العيش والحصول على الخدمات الاجتماعية أيضاً في تزايد أوجه التفاوت بين الجنسين وفي الدخول وبين الريف والحضر. وسجل مؤشر جيني لقياس تفاوتات الدخل في أفريقيا 44,2 في عام 2008، لتحتل القارة المرتبة الثانية من حيث استنشاء أوجه التفاوت في العالم (مصرف التنمية الأفريقي 2013). وعلاوة على ذلك، فإن معامل جيني يخفي وراءه أوجه تفاوت عميقة بين الجنسين وفيما بين المناطق. ففي بلدان مثل الجزائر وكوت ديفوار وموريتانيا، يمثل ما تتقاضاه النساء لقاء نفس العمل ما يقارب نصف أجور الرجال (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 2013).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن النمو الاقتصادي المطرد في أفريقيا لم يواكبه بالضرورة تعزيز لقطرات القارة على التكيف مع المخاطر البيئية المرتبطة بتغير المناخ. فقد أصبحت حالات الجفاف المتكررة شائعة بشكل متزايد في عدة أنحاء من أفريقيا، مع ما صاحب ذلك من آثار سلبية للغاية على سبل العيش والمنتوج الزراعي والنمو الاقتصادي بصفة عامة.

واستحدثت ابتكارات تكنولوجية مثيرة للإعجاب في مجال تطبيقات الهواتف المحمولة لتقديم الخدمات المالية. حيث تسهم هذه النتائج الواعدة في توفير الخدمات المالية للجميع وفي تعزيز الوساطة المالية. ومع ذلك، لا مناص من زيادة الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز قدرات أفريقيا الإنتاجية وتحسين فرصها في المنافسة. وتحظى إجراءات مثل منح الأولوية للاستثمار في البحث والتطوير، وتعزيز مناهج العلوم والتكنولوجيا في أنظمة التعليم وتمتين القدرات المؤسسية لحماية الملكية الفكرية بأهمية بالغة بغية تحسين مستوى الابتكار التكنولوجي في أفريقيا.

والحق أن لدى أفريقيا مجالاً واسعاً لكي تُخطّط لعملية إنمائية أكثر شمولاً للجميع ترتكز على النقاط التالية: إيجاد فرص العمل اللائق، وخاصة بالنسبة للشباب؛ وإجراء تحسينات على نوعية الخدمات الاجتماعية، وخاصة الصحة والتعليم والمرافق الصحية؛ والاستثمار بشكل جيد في العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتعزيز القدرة على التكيف مع خطر تغير المناخ والاستجابة له بشكل جيد؛ وتقلص التفاوتات في الدخل والأصول وكذلك التفاوتات بين المناطق الجغرافية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2011).

### ثالثاً - الأساس المنطقي والفرص المتاحة للتصنيع في أفريقيا

نظراً لما أحدثته تجربة القارة في النمو من قلق بسبب افتقارها إلى النمو الشامل فقد تجدد الاهتمام بالتحول الاقتصادي الهيكلي الذي يقوم على التصنيع المستند إلى السلع الأساسية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

وتشمل العناصر الرئيسية لعملية التصنيع ما يلي: '1' تزايد الإنتاجية والأجور من خلال تطبيق التكنولوجيات الحديثة بغرض إضافة القيمة؛ '2' زيادة مطردة في توفير فرص

العمل اللائق ناجمة عن تزايد الفرص المتاحة لإضافة القيمة وتطوير سلاسل القيمة بالاستناد إلى التكنولوجيا الكثيفة اليد العاملة؛<sup>3</sup> انخفاض نسبي لمساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي يقابله ارتفاع في الحصة النسبية للصناعة والخدمات؛<sup>4</sup> انتقال العمال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي المتنامي الذي يتيح فرصاً للحصول على أجور أعلى نسبياً. ومن الأمور التي تتسم بأهمية حاسمة، الروابط بين القطاعات في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده التي تؤدي إلى حدوث آثار غير مباشرة على الاقتصاد بأكمله.

وفي السياق الأفريقي، فإن التصنيع الذي يتسم بكثافة اليد العاملة، والمدعوم بالموارد الطبيعية الهائلة التي تزخر بها القارة يمكن من تحقيق ما يلي: إيجاد فرص العمل اللائق عن طريق إضافة القيمة؛ وزيادة الدخل القومي عن طريق إنتاج منتجات أجود؛ والحد من التعرض للصدمات الخارجية بفضل التنويع الاقتصادي والحد من الاعتماد على السلع الأولية.

وفي الواقع فإن التحول الاقتصادي عن طريق التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع يعد أمراً لا غنى عنه لكي تجني القارة أقصى فائدة ممكنة مما حبيبت به من موارد طبيعية وفيرة. ولكن ما هي المخاطر السلبية التي ينبغي أن تعيها البلدان الأفريقية وهي تنخرط في رحلة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول؟

تتنبأ النظرية الاقتصادية بأن التحولات ترتبط في بداياتها بزيادة في معدلات التفاوت يعقبها انخفاض تدريجي ناجم عن تكيف الأسر والأفراد وتأقلمهم مع الفرص الجديدة وعن وضع برامج لإعادة التوزيع.<sup>4</sup> وعلى عكس ما هو وارد في النظرية، تتسم القرائن المستقاة من واقع التجربة بالتفاوت وتشير إلى دور السياسات النشطة في تحديد مدى شمول عملية التحول.

بل إن تجارب البلدان التي نجحت في تحقيق التحول الاقتصادي تشير إلى أن السياسات الحكومية تؤثر في طبيعة برنامج عمل التحول ونتائجه. وهناك حاجة على وجه الخصوص لتدخلات وبرامج حكومية فعالة، بما في ذلك تدخلات وبرامج تهدف إلى تعزيز القدرات الإنتاجية (وخاصة لدى المرأة والفئات الضعيفة)، لكفالة ألا تؤدي التنمية الصناعية إلى توسيع أوجه التفاوت.

#### رابعاً - التصنيع ومبدأ الشمول والتنمية المستدامة

يشير استعراض مسارات التصنيع في البلدان النامية والصاعدة إلى أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتصنيع تتباين بتباين البلدان وتعتمد على حالة البلد في بداية العملية وعلى الخيارات السياسية المتبعة فيه. ويتجلى أثر التصنيع على مبدأ الشمول بصورة كبيرة من خلال آثاره على الأبعاد المختلفة للتفاوت، من جملة أمور أخرى، وعلى وجه الخصوص التفاوت في الدخل وبين المناطق الجغرافية وبين الجنسين.

#### ألف - التصنيع والتفاوت في الدخل

يتمثل أحد العناصر الرئيسية للتحول الهيكلي في الانتقال التدريجي للنشاط الاقتصادي من الأنشطة ذات الإنتاجية المتدنية (مثل الزراعة) إلى الأنشطة ذات الإنتاجية

<sup>4</sup> - انظر: Kuznets, S. (1955). *Economic Growth and Income Inequality*, American Economic Review, vol. 45, pp. 1-28.

العالية (مثل الصناعة) وترتبط بهذا الانتقال زيادة في الطلب على العمالة الأكثر مهارة وإنتاجية. ومع انتقال الأفراد من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي تتوسع فجوة الأجور بين القطاعين في البداية، إلى أن يتم استيعاب معظم العمال في القطاع الصناعي. وفي حين تدعم التجربة التاريخية للاقتصادات الصناعية للدول الغربية هذه النظرية المتعلقة بالتفاوت (كوزنتس، 1955)، فهي لا تعكس دائماً واقع الاقتصادات الصاعدة. ففي أندونيسيا، على سبيل المثال، أدت السياسات الزراعية النشطة، بما في ذلك الإعانات المقدمة للمدخلات الزراعية، وخفض أسعار الصرف والتنويع من خلال الكف عن الاكتفاء بمحاصيل الأرز، إلى إيجاد فرص العمل وتضييق فجوة التفاوتات في الدخل. (فان دير إنغ، 2009).

### باء - التصنيع والتفاوت بين الجنسين

يمكن للتصنيع كذلك أن يعمل على توسيع الفجوة في الأجور بين الجنسين إذا تركّز عمل النساء في المهن ذات المهارات المنخفضة في قطاع الصناعات. وقد أظهرت الدراسات المقارنة بين البلدان أن النساء يتركزن بصفة عامة في قطاعات مثل الملابس والبستنة، ويشغلن وظائف تتطلب مهارات بسيطة مثل التعبئة والتغليف في قطاعات تنسم بانخفاض الأجور والقيود المفروضة على شروط الخدمة. ومع ذلك، يمكن لبرامج العمل الإيجابي المقترنة ببرامج التدريب على المهارات التي تستهدف المرأة بصفة خاصة أن تحسن فرص انتقال النساء بين الوظائف وتعمل على تضييق فجوة الأجور بين الجنسين.

## جيم - التصنيع والتفاوت بين المناطق الجغرافية

يرى بعض الباحثين (ويليامسون، 1965) أن التحول الهيكلي يرتبط في بداياته بالتركيز الجغرافي للنشاط الاقتصادي في بعض المناطق مما يؤدي إلى تفاوتات في التوزيع الإقليمي للدخل. فعلى سبيل المثال، تُعزى التفاوتات المتزايدة في أندونيسيا بين جزيرة جاوا والجزر الأخرى إلى التركيز الكبير للاستثمار الحكومي والهياكل الأساسية على جزيرة جاوا بهدف تنمية الصناعات التحويلية فيها (فان دير إنغ، 2009). وارتبط التصنيع في الصين أيضاً بتفاوتات إقليمية، حيث تتمتع المنطقة الشرقية بمعدلات أعلى لنصيب الفرد من الناتج وبمستويات أعلى للعمالة والإنتاجية وبصادرات أكثر، مقارنة بالمنطقتين الوسطى والغربية. (ياو، 1997). وتظهر تجارب البلدان أنه في المدى القصير يمكن للتحول الاقتصادي أن يفاقم أوجه التفاوت المتصلة بمبدأ الشمول من خلال تحويل التركيز من الزراعة إلى الصناعة، مما يحدث توسيعاً للفجوة بين العمال المهرة وغير المهرة، ويفاقم الفجوة بين الريف والحضر. وبغض النظر عن هذه النواتج السلبية، يمكن لأي عملية تخطيط إنمائية تُشجّع التنمية المتوازنة بين المناطق أن تكون مفيدة في معالجة هذه التحديات.

## خامساً - دور السياسات العامة

تشير تجارب البلدان إلى أن التصنيع والتحول لا يفضيان بالضرورة إلى ارتفاع أوجه التفاوت والتهميش. فقد أثبتت الدراسات أن انتهاج سياسات محكمة التوجيه، مثل التحويلات النقدية المشروطة، يضطلع بدور هام في الحد من التفاوتات. فالتحويلات النقدية المشروطة مسؤولة عن حوالي 21 في المائة من الانخفاض في مؤشر جيني الخاص بالبرازيل والمكسيك فيما بين منتصف التسعينات ومنتصف العقد الأول من الألفية الثالثة (سواريس وآخرون، 2007).

وآثار التصنيع على العمالة ليست حتمية هي الأخرى. حيث تعتمد على نوع الاستراتيجية المتبعة في التصنيع (أي الصناعات الثقيلة أو الخفيفة) ومدى استيعاب هذه الصناعات للعمالة (وخاصة العمالة غير الماهرة). ومن العوامل الحاسمة في نجاح اقتصادات شرق آسيا في تحقيق العمالة الكاملة وزيادة الأجور الحقيقية وإحداث الآثار الإيجابية لتوزيع الدخل عامل التركيز في المراحل الأولى على الصناعات الموجهة للتصدير، وهي صناعات تتسم بكثافة استخدام العمالة غير الماهرة كانت لدى هذه الاقتصادات فيها ميزة نسبية (فيلدس، 1985). فقد شهدت هونغ كونغ وكوريا وسنغافورة وتايوان في المراحل الأولية لتحولها نمواً سريعاً يتسم باستخدام كثيف للعمالة وموجهاً نحو التصدير، وقد أسهم هذا النمو في إحداث تخفيض كبير في معدلات البطالة. ففي سنغافورة، انخفضت معدلات البطالة بصورة حادة من 10 في المائة في الستينيات إلى 3 في المائة في الثمانينيات. وانخفضت معدلات البطالة في كوريا من 8,2 في المائة في عام 1964 إلى 4,1 في المائة في عام 1981. وفي هونغ كونغ، ارتفعت معدلات البطالة إلى 9,1 في المائة في عام 1975 ثم انخفضت إلى 4,3 في المائة في عام 1980.<sup>5</sup>

## سادساً - الدورة السنوية المشتركة السابعة

يدعم التحليل الوارد أعلاه الحاجة إلى حوار سياساتي رفيع المستوى يهدف إلى صياغة إطار للتصنيع الشامل والمفضي إلى التحول في أفريقيا. وفي هذا السياق، ينعقد

<sup>5</sup> - انظر: Fields, G.S. (1985) *Industrialization and Employment in Hong Kong, Korea, Singapore, and Taiwan* Cornell University ILR Collection

الاجتماع المشترك السابع لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية للاتحاد الأفريقي ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، الذي يجري تنظيمه بعنوان "التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في أفريقيا". وتستضيف حكومة نيجيريا المؤتمر في الفترة من 25 إلى 30 آذار/مارس 2014 في أبوجا.

## ألف - أهداف المؤتمر الوزاري لعام 2014 والمسائل التي يركز عليها

فيما يلي الأهداف المحددة للمؤتمر:

- كفالة توصل مقرري السياسات إلى توافق في الآراء بشأن العوامل المحركة وعوامل النجاح الرئيسية للتصنيع الشامل والمستدام؛
- توفير منبر يتيح لمقرري السياسات صياغة مقترحات ملموسة تحفز تنفيذ أطر التصنيع، بما في ذلك خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا؛
- استنباط خيارات وإجراءات سياساتية ملموسة من أجل وضع خطة لتصنيع مستدام وشامل للجميع يولد فرص العمل اللائق ويراعي البيئة.

## باء - شكل المؤتمر

يناقش المؤتمر مختلف قضايا التنمية في أفريقيا ويقدم التوجيه لعمل اللجنة. ومن بين العناصر الرئيسية للمؤتمر الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات العامة، وجلسات النقاش، ومناقشات المائدة المستديرة، والأنشطة الموازية التي تتعلق بقضايا التنمية. ويُقدم في دورة عام 2014 للمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي عدد من الأفكار الجديدة. إذ سيشهد المؤتمر إطلاق سلسلة محاضرات سنوية إحياء لذكرى شخصية أفريقية بارزة. وبالإضافة إلى ذلك، يُنظم العديد من الأنشطة الإضافية التي تعالج قضايا الساعة، بما في ذلك آلية التنسيق الإقليمية والإحصاءات وتجديد التخطيط.

## 1 - الجلسات العامة

تُجرى في الجلسات العامة مناقشات بشأن موضوع المؤتمر، تليها مناقشات تركز على ثلاثة مجالات، هي: القدرات والمؤسسات؛ والابتكار والتكنولوجيا؛ والنمو الشامل للجميع وإيجاد فرص العمل. وستتيح المناقشات المواضيعية الفرعية فرصة لإجراء تحليل أكثر تفصيلاً لبعض العناصر الرئيسية لبرنامج تصنيع شامل للجميع ومفض إلى التحول.

### (أ) حوار السياسات العامة الوزاري بشأن موضوع المؤتمر: التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في أفريقيا

في إطار حوار السياسات العامة الوزاري بشأن موضوع المؤتمر، يجري تبادل للأفكار بشأن السبل الكفيلة بجعل برنامج التصنيع في أفريقيا شاملاً للجميع ومراعياً الأبعاد الثلاثة للاستدامة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ومن القضايا المحددة التي ستناقش تصميم وتنفيذ استراتيجيات وسياسات فعالة للتصنيع تدعم إيجاد فرص العمل وتعزز القدرات الإنتاجية وتلبي احتياجات الفئات الضعيفة (بما في ذلك من خلال تصميم برامج للحماية الاجتماعية تتوفر لها سبل الاستدامة المالية) وتيسر عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، بما يفضي في نهاية المطاف إلى تعزيز المساواة بين الأجيال.



وفي الواقع، ينبغي للحوار أن يطرح رؤى بشأن السبل الكفيلة بجعل استراتيجيات التصنيع في أفريقيا قادرة على تحسين النمو من حيث وتيرته ونوعيته على حد سواء. ومن الجوانب البالغة الأهمية في المناقشة تقييم دور الدولة في تسهيل عملية التصنيع. وفي هذا السياق، سيكون من المفيد إجراء تحليل للدروس المستفادة من تجارب آسيا وأمريكا اللاتينية، ومن تاريخ تجربة التصنيع في أفريقيا نفسها. فما الدروس التي يمكن أن تستخلصها أفريقيا من النجاحات التي حققتها بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، وما مدى ملاءمة هذه الدروس للواقع الأفريقي؟ وهل ينبغي لأفريقيا أن تطور نموذجا للتصنيع فريدا وخصوصا بها؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما عسى أن يكون شكل هذا النموذج؟

وسيتولى قيادة حوار السياسات العامة الوزاري فريق رفيع المستوى يضم شخصيات بارزة، وعددا من كبار القادة الحكوميين، وعاملين في القطاع الخاص، وخبراء متميزين من المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي.

### (ب) الابتكار ونقل التكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية

سيبحث الفريق القضايا المتصلة بتعميم استراتيجيات التكنولوجيا والابتكار في مختلف سياسات التنمية الصناعية وفي خطط التنمية الوطنية بوجه عام في البلدان الأفريقية. وستساعد المداولات في قياس مدى الأهمية التي يوليها مقررو السياسات لدور الابتكار في تطوير الصناعة الأفريقية.

### (ج) القدرات والمؤسسات في خدمة التنمية الصناعية: دور القطاعين العام والخاص

لكل من القطاعين العام والخاص دور بالغ الأهمية في تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا. وحين يكون القطاع العام مختلا، فإنه يتسبب في عقبات إدارية وإهدار للزمن بصورة غير مبررة، الأمر الذي يقوّض فعالية القطاع الخاص في الاضطلاع بأنشطته التجارية. ومن ناحية أخرى، لا يستطيع القطاع الخاص الذي تعوزه المهارات اللازمة وآليات الدعم المؤسسي أن يستغل بالكامل فرص الاستثمار والفرص التفضيلية للوصول إلى الأسواق، مثل تلك التي يتيحها قانون النمو والفرص في أفريقيا.

وستناقش هذه الجلسة ما يلزم اتخاذه من تدابير ومبادرات في مجال السياسات العامة لتعزيز القدرات المؤسسية للقطاعين العام والخاص، والاستفادة من مساهمات كل منهما في خطة التصنيع الشاملة والمفضية إلى التحول في القارة. وسيتبادل رجال الأعمال الأفريقيون قصص نجاحهم في عدد من قطاعات التصدير (مثل قطف الزهور في إثيوبيا وكينيا)، كما سيُطرح إطار يهدف إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص. ومعلوم أن إطار عمل مشابه لخطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا كان قد نوقش في الاجتماع العاشر للاتحاد الأفريقي في عام 2008. بيد أنه لم يحرز منذ ذلك الحين أي تقدم يُذكر في اتجاه تفعيل خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا.

## 2 - سلسلة المحاضرات

من الابتكارات الرئيسية لدورة عام 2014 لمؤتمر الوزراء المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي إطلاق سلسلة محاضرات سنوية تقام إحياءً لذكرى شخصية أفريقية بارزة ساهمت في التنمية في القارة الأفريقية.

### 3 - أنشطة جانبية واجتماعات أخرى

(أ) تجديد التخطيط، يركز على الوقوف على الدروس المستفادة في مجال التخطيط للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة في القارة.

(ب) آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا.

(ج) عرض مرئي عن التدفقات التجارية للسلع الأساسية والمنتجات النهائية بين أفريقيا والعالم.

(د) اجتماع محافظي المصارف المركزية الأفريقية والمديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي قبل اجتماع ربيع عام 2014.

(هـ) تخضير اقتصاد أفريقيا والتحول الهيكلي: دور التكنولوجيات الجديدة والابتكار.

(و) إطلاق مبادرة المساواة بين الجنسين والتنمية على الصعيد القاري، وهي مبادرة جديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا تهدف إلى دعم الدول الأعضاء للتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تدخلات رائدة.

(ز) نشاط مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز).

(ح) مشروع تكلفة الجوع.

(ط) الإنتاجية والتنافسية والتصنيع.

(ي) إطلاق مشروع العمل المتعلق بالبيانات اللازمة لإعداد تقرير التنمية في أفريقيا.

ويرد مزيد من التفاصيل عن الأنشطة الموازية في المذكرات المتعلقة بكل منها.

### سابعاً - النتائج المتوقعة

من المتوقع أن يؤدي المؤتمر إلى ما يلي:

- توثيق مُحكم للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج التصنيع كما ورد في خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا؛
- تعزيز فهم الأطر المؤسسية والسياساتية اللازمة للانخراط الفعال في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة على نحو فعال في أفريقيا، وزيادة قبول هذه الأطر؛
- إصدار بيان وزاري خاص بالسياسات العامة يوضح ما يلزم اتخاذه من خيارات وإجراءات في مجال السياسات العامة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي لتنفيذ خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا بهدف تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في القارة.

ثامناً - الوثائق

تسترشد مناقشات المؤتمر بورقة عن المسائل المطروحة تتناول موضوع المؤتمر وورقات معلومات أساسية فنية تتناول المواضيع الفرعية للجلسات العامة واجتماعات المائدة المستديرة والأنشطة الموازية.

### تاسعاً - المشاركة

يتألف المشاركون والمندوبون في المؤتمر من وزراء وممثلين عن الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الأفريقية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والشركاء الإنمائيين والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وستوجه الدعوات إلى شركاء متعاونين آخرين ومنظمات غير حكومية ومندوبين من القطاع الخاص.

### عاشراً - جهات الاتصال

للحصول على مزيد من المعلومات عن المؤتمر واجتماع لجنة الخبراء، يرجى الاتصال بالأشخاص التالية أسماؤهم:

السيدة ساندرافافوي بوني، أمينة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

Ms. Sandra Baffoe-Bonnie,  
Secretary of the Commission, UNECA  
Tel: +251-11-544-3378 or +251-911-523-267;  
email: SBaffoe-Bonnie@uneca.org

أو ممثلي مفوضية الاتحاد الأفريقي:

السيد أمادو سيسسي، كبير موظفين في شؤون السياسات لدى شعبة السياسات الاقتصادية والبحوث

Mr. Amadou Cissé, Senior Policy Officer,  
Economic Policies and Research Division  
Tel: +251 115182629; Fax: +251-11 5510249;  
[CisseA@africa-union.org](mailto:CisseA@africa-union.org)

السيد أبيا سانداي أودوه، موظف في شؤون السياسات لدى شعبة السياسات الاقتصادية والبحوث

Mr. Abia Sunday Udoh, Policy Officer,  
Economic Policies and Research Division  
Tel: +251 115 182663; Fax: +251-11 5510249;  
[UDOHAS@africa-union.org](mailto:UDOHAS@africa-union.org)

السيد نداي شارومبيررا، أمادو سيسسي، موظف في شؤون السياسات لدى شعبة السياسات الاقتصادية والبحوث

Ms. Ndinaye Charumbira,  
Policy Officer, Economic Policies and Research Division  
Tel: +251 115182664; Fax: +251-11 5510249;

E/ECA/COE/33/Inf/2  
AU/CAMEF/EXP/Info.1(IX)

صفحة 11

[CharumbiraN@africa-union.org](mailto:CharumbiraN@africa-union.org)